

قرار :

مادة ١ - يضاف التذييل الآتي إلى كل من البندين ٨٠٦ ، ٨٠٩ ، ٨١٢ باللدول حرف (١) من تعرية الرسم الجمركية :

"الوسائل المفلكة والأجزاء المستوردة بقصد التجمع محلياً ، تغلى من رسم الوارد ويحصل عليها الرسم الفيزي بواقع ١٪ وذلك بالشروط التي تتضمنها مصلحة الجمارك".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به في أقليم مصر لمدة ستين من تاريخ نشره بمدريسة الجمهورية في ٨ ربى سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر ١٩٩٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٦٨ لسنة ١٩٦٠

بتعديل الرسم الجمركي على بعض الواردات إلى إقليم مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعرية الجمركية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعرية جديدة للرسوم الجمركية والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ بفرض رسم قيس على جميع البضائع المستوردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن استمرار العمل بالتعرية الجمركية ورسم الإنتاج الممول بها في إقليم مصر حتى ١٩٦٠ ،

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - تحصل رسوم الوارد والرسم البياني على الأصناف المدرجة في الجدول المرافق وفقاً لفوات الواردة فيه ، بدلاً من الفاتات الممولة بها الآن .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به في إقليم مصر بمدريسة الجمهورية في ٨ ربى سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر ١٩٩٠)

جمال عبد الناصر

مادة ١١ - مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الشفون المالية للهيئة يقوم بمراجعة حساباتها من أقرب مالى يصدر بعمليه قرار من مجلس الإدارة .

مادة ١٢ - بعد مدير الهيئة مشروع الميزانية شاملة لجميع أبواب الإيرادات والمصروفات وعرضها على مجلس إدارة الهيئة .

ويصدر باعتماد ميزانية الهيئة قرار من رئيس الجمهورية .

ويعرض مدير الهيئة الحساب الختامي مشفوطاً بقرار المراقب المالى على مجلس إدارة الهيئة خلال ثلاثة أشهر تالية لافتتاح السنة المالية لها .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره بمدريسة الجمهورية في غرة ربى سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر ١٩٩٠)

جمال عبد الناصر

## اقرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٦٠

بإضافة تذيل سينهرين ٨٠٦ و ٨٠٩ باللدول حرف (١) من التعرية الجمركية بإقليم مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وهل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعرية الجمركية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع التعرية الجمركية والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ بفرض رسم قيس على جميع البضائع الواردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،